الفصل الثالث

العلاقات السعودية الإيرانية

وقضايا الخليج المعاصرة

١٣٩١-١٤٠١هـ/١٩٧١-١٩٨١م

العلاقات السعودية الإيرانية

وقضايا الخليج المعاصرة

بعد أن لعبت العلاقات السعودية الإيرانية دورها في استقلال دول الخليج العربي، كان عليها أن تواجه قضايا الخليج المعاصرة في مرحلة السبعينيات من القرن العشرين الميلادي، وكان من أبرز هذه القضايا مشكلة ظفار ودعم استقلال سلطنة عمان لما لها من أهمية نظراً لوقوعها في مدخل الخليج العربي، ومسألة أمن الخليج التي ارتبطت بالبترول والمصالح الأمريكية في المنطقة، وهي المسألة التي شغلت العلاقات السعودية الإيرانية ودول المنطقة ومعهم الولايات المتحدة طوال فترة السبعينيات، ثم موقف الدولتين من المتغيرات التي حدثت في نهاية تلك الفترة، وتمثلت في قيام الثورة في إيران ضد حكم الشاه والأسرة البهلوية والموقف السعودي منها، وتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية وموقف إيران منه.

ولقد لعبت العلاقات السعودية الإيرانية دورها البارز في تلك القضايا من خلال ارتباطها المباشر بها، وتركت أثرها في علاقات البلدين بصفة خاصة وعلاقات دول الخليج بصفة عامة.

الموقف السعودي والإيراني من مسألة ظفار ودعم استقلال عمان:

تعد سلطنة عمان من أبرز دول الخليج العربي والمنطقة العربية، حيث تقع جنوب شرق شبه الجزيرة العربية وتحيط بها دول الإمارات العربية المتحدة

والمملكة العربية السعودية واليمن، ثم بحر العرب وخليج عمان والخليج العربي، حيث تتحكم "مع إيران" في مضيق هرمز الذي أعطى لموقعها أهمية استراتيجية كبيرة، وتبلغ مساحتها حوالي ثلاثمائة ألف كيلو متر مربع[١].

وتعد أسرة البوسعيد التي تحكم سلطنة عمان من الأسر العريقة الحاكمة في الخليج، ويرجع تأسيسها إلى أحمد بن سعيد الذي يعد أول من أرسى دعائم الحكم البوسعيدي في عمان منذ عام ١٧٥٣م[٢].

ومع ظهور التنافس الاستعماري استطاعت بريطانيا أن توقع معاهدتين مع عمان في عامي ١٧٩٨ ـ ١٨٠٠م، كانت بهما عمان أول دولة في الخليج توقع معاهدة مع بريطانيا، والتي أعقبها معاهدات عدة أهمها معاهدة ١٨٢٠م حيث أخذ النفوذ البريطاني يزداد في المنطقة.

وبلغت سلطنة عمان درجة كبيرة من الرقي والازدهار في ظل أسرة البوسعيد، خاصة في عهد السيد سعيد ١٨٠٤ ـ ١٨٥٦م الذي يعد من أبرز حكام عمان[٣]، واستطاع أبناؤه أن يحافظوا على دولتهم في وجود النفوذ البريطاني، حتى بدأت الاضطرابات الداخلية التي أدت إلى ثورة ١٩١٥م في عمان، والتي هدفت إلى فصل الإمامة في الداخل عن السلطنة في الساحل[٤]، ومع استمرار الثورة في الداخل تدخلت بريطانيا وعقدت معاهدة (السيب) بين الطرفين: " الإمام والسلطان " عام ١٩٢٠م. وقسمت البلاد إلى

(١) رأفت الشيخ: التاريخ المعاصر للأمة العربية والإسلامية، ص ٢١٧.

(٢) أمين سعيد: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته العربية، ص ٤٥.

(٣) رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص ٢٢١.

(٤) لبيب عبدالستار: قضية الخليج، تفاعل دائم وصراع مستمر، ص ٢١٨.

قسمين: إمامة عمان في الداخل وحكومة مسقط في الساحل[١]، وأصبح بمقتضى هذه المعاهدة هناك طرفان في الأراضي العمانية هما الإمامة والسلطنة[٢]، فكانت بداية مشكلة عمان التي ظلت خامدة طوال فترة وجود الإمام " الخليلي " الذي كان قد وقع المعاهدة مع السلطان، إلى أن توفي عام ١٩٥٤م ظهرت مرة أخرى المشكلة العمانية إلى الوجود[٣].

فعندما تولى الإمام " غالب بن علي " شؤون الإمامة خلفاً للإمام الخليلي في عمان، كان يرى ضرورة تخليص عمان من الاستعمار البريطاني، وفي سبيل ذلك طلب المساعدة من البلاد العربية ومن بينها المملكة العربية السعودية التي كانت علاقاتها في تلك الفترة متوترة مع بريطانيا بسبب النزاع حول واحة البريمي[٤].

في الوقت الذي أرادت فيه بريطانيا فرض سلطة السلطان سعيد بن تيمور على المنطقة نظراً لبداية الاكتشافات البترولية فيها، فبدأت الحرب بين الطرفين: السلطنة والإمامة، ووصلت هذه الحرب إلى ذروتها في منتصف عام ١٩٥٧م، ولشدة بشاعة الهجوم البريطاني الذي وقف بجانب السلطنة ضد الإمامة تناولت الصحف العالمية قضية عمان في تلك الفترة[٥]، مما أوصل هذه القضية إلى ساحة هيئة الأمم المتحدة.

---

(١) صالح محمد العلي: التاريخ السياسي لإيران، ص ٥٧.

(٢) محمود الشرقاوي: قضية عمان، القاهرة ١٩٥٧م، ص ٧٤. ٧٥.

(٣) محمد العيدروس: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ٢٤٤.

(4) Kelly, J.: Arabia, The Gulf and The West, P. 134.

(5) Times: July 20, 1957.

وذلك في اجتماع الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة دورة سبتمبر ١٩٦٢م، حيث طالبت المملكة العربية السعودية وعلى لسان وزير خارجيتها آنذاك الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود بإعطاء عمان الحرية والاستقلال[١].

ولما كانت بريطانيا مستمرة في فرض سيادتها على عمان في ظل سياسة الانغلاق والعزلة والجمود التي فرضها السلطان سعيد بن تيمور خلال حكمه ١٩٣٢ ـ ١٩٧٠م، ومع المتغيرات الإقليمية التي تحدث بجوار سلطنة عمان خاصة الثورة المشتعلة في اليمن الجنوبي ضد الاستعمار البريطاني، امتدت الثورة إلى إقليم ظفار العماني.

ويعد إقليم ظفار العماني هو الإقليم الجنوبي لسلطنة عمان، ويمتد مع السهل المحاذي لبحر العرب بطول ١٣٤ ميلاً على الساحل الجنوبي لشبة الجزيرة العربية[٢]، ومن الشمال يحده الربع الخالي بالمملكة العربية السعودية ومن الغرب جمهورية اليمن، أما من الشرق فبقية أراضي سلطنة عمان، وقد أسهم هذا الموقع ذو التضاريس الوعرة في جعله إقليماً مغلقاً فرضت عليه العزلة[٣].

وقد ارتبط إقليم ظفار بمسقط منذ عام ١٨٧٩م، وكان السلطان سعيد بن تيمور يتردد عليه لطبيعته المنعزلة ويقيم في عاصمته (صلالة)، علماً بأن الإقليم يعد المدخل الرئيس لمدينة مسقط[٤].

(١) أمين سعيد: فيصل العظيم، ص٣٦٥.

(٢) ج. ج لوريمر: دليل الخليج، القسم الجغرافي، الجزء الثاني، طبعة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، بدون تاريخ، ص ٥٦٦ ـ ٥٦٧.

(٣) عباس فاضل السعدي: ظفار، دراسة في الجغرافية الإقليمية، بغداد ١٩٧٦م، ص ٨٠.

(4) Skeet, J.: Muscat and Oman , London, 1974, P. 200 .

ولما كانت هذه المنطقة في ظل حكم السلطان سعيد محرومة من أي خدمات، فقد أشعلت فيها الثورة في ٩ يوليو ١٩٦٥م، وأعلن عن تشكيل جبهة تحرير ظفار التي أعلنت الكفاح المسلح ضد السلطان[١]، وحيث إن السلطان لم تكن له أية علاقات نظراً لارتباطه الشديد ببريطانيا، فقد اتصلت الجبهة بالعديد من الأقطار العربية لمساعدتها ضد الاستعمار البريطاني، وقد حصلت في ذلك الوقت على التأييد من المملكة العربية السعودية أيضاً نظراً لخلافاتها الحدودية مع السلطان وبريطانيا[٢]، إلا أنه مع تحول الجبهة إلى حركة يسارية تحظى بتأييد جمهورية اليمن الجنوبية بعد استقلالها عام ١٩٦٧م، وخلفه الاتحاد السوفييتي والنظم الشيوعية الأخرى[٣]، وهو الأمر الذي اتضح جلياً بعد عودة زعمائها من الصين الشعبية، حيث عقدوا مؤتمراً في مطلع عام ١٩٦٩م، وضحت من خلاله ميولهم وتشكيلاتهم[٤]، فانقلب التأييد السعودي وأوقفت المملكة العربية السعودية مساعدتها، بل قطعت الطريق الذي كان مؤدياً إلى إقليم ظفار، ورأى الملك فيصل في قيام حكومة ثورية تقدمية تتبنى الأفكار الشيوعية تهديداً للمملكة العربية السعودية والمنطقة[٥]، خاصة بعد أن أعلنت الجبهة عن توسيع أهدافها لا لتشمل ظفار وعمان فحسب بل الخليج العربي كله، وحولت اسمها إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل.

---

(١) رياض نجيب الريس: ظفار، دار الريس للطباعة والنشر، لندن١٩٨٠م، ص ٧٠.

(2) Kelly, J.: Op. Cit, P. 134 .

(٣) لبيب عبدالستار: المرجع السابق، ص ١١٨.

(٤) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي تاريخه المعاصر ٤٥. ١٩٧١م، ص ٢٥٦.

(5) Trevelyan, H.: The Middle East in Revolution, "Macmillan", London, 1970, P. 217 .

وقد جاء ذلك بعد استطاعتها السيطرة على كل أراضي ظفار عام ١٩٧٠م ما عدا العاصمة مدينة صلالة التي يقيم بها السلطان[١].

ونتيجة لما آلت إليه الأوضاع السياسية والاقتصادية من تردّ في عُمان جاءت حركة السلطان قابوس التصحيحية في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م لتبدأ سلطنة عُمان عهدًا جديدًا[٢] اتسم بالأخذ بمظاهر التقدم والرقي والتطور الحضاري والاقتصادي وبدء علاقات دبلوماسية مع الدول المجاورة وفتح مجالات الاتصالات السياسية والحضارية مع العالم..

وحيث إن سلطنة عمان وعلى مر عصور التاريخ وبسبب موقعها الاستراتيجي كانت مطمعاً للعديد من القوى الاستعمارية من البرتغاليين وحتى بريطانيا والولايات المتحدة، فإن السلطان قابوس بن سعيد بدأ يسعى على المسار الخارجي لتخليص بلاده من السيطرة الأجنبية. ولما كانت بريطانيا قد أعلنت أن عام ١٩٧١م آخر أعوامها في منطقة الخليج، فقد تطلع السلطان قابوس إلى التعاون مع جيرانه من البلاد العربية التي يرتبط معها بالعديد من الروابط التاريخية، وكما فعل قادة إمارات الخليج العربي توجه إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة الكبرى لدول الخليج لتساعده في أزمته الداخلية، لكي يعمل على دعم استقلال بلاده.

وفي الحادي عشر من ديسمبر ١٩٧١م قام السلطان قابوس بزيارة الرياض واستقبله الملك فيصل بحفاوة بالغة[٣]، ودارت بينهما مفاوضات تتعلق

(١) زاهية قدورة: شبه الجزيرة العربية وكياناتها السياسية، ص ٣٤٩.

(٢) رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص ٢٤٤.

(3) Towsent, J.: Oman. The Making of Modern State, "Croom Helm", London, 1977, P. 186 .

بالمشكلات الداخلية العمانية والعلاقات الثنائية، وأعلنت المملكة العربية السعودية عقب المباحثات اعترافها بسلطنة عمان بوصفها دولة مستقلة[١]، وأنهت هذه الزيارة جميع المشكلات العالقة بين البلدين، حيث تم تسوية مسألة الحدود بينهما[٢]، ولعل هذه الزيارة أيضاً قد تم خلالها بحث الوضع في إقليم ظفار، حيث كانت البداية لوضع حد نهائي للقضاء على الثورة الظفارية ومنع انتشارها في عمان ومنطقة الخليج[٣]، ووقفت المملكة بعد هذه الزيارة بكل ثقلها إلى جانب سلطنة عمان والسلطان قابوس.

ولقد بدأت المملكة العربية السعودية اتخاذ جوانب عدة لمساعدة عمان في هذه المشكلة التي تهدد استقرارها واستقلالها، فعلى الجانب الأول قامت بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أخذت مكان بريطانيا في المنطقة، نظراً للاهتمام الأمريكي باستقرار عمان التي تتحكم في مدخل الخليج العربي، ولذلك عقد في عام ١٩٧٢م اجتماع ثلاثي في الرياض بين ممثلين من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية، بهدف دراسة الوضع الداخلي في عمان والعمل على تطويق الجبهة الشعبية لتحرير ظفار، وتقديم السلاح والعتاد اللازم والمساعدت المالية للسلطنة، وكان هذا الاتفاق من خلال هذا الاجتماع بداية التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وعمان[٤].

---

(١) عبدالحكيم الطحاوي: فيصل بن عبدالعزيز آل سعود، ص ٢٦٧.

(٢) صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، ص ٣١٩.

(٣) زاهية قدورة: المرجع السابق، ص ٣٤٩.

(٤) ابتسام حسون: علاقة المملكة العربية السعودية بدول الخليج، ص ٣٤٣.

ومن الناحية الأخرى رأت المملكة الاستفادة من علاقاتها الطيبة مع إيران والتي ما زالت تعيش فترة التقارب بينهما، حيث اتفقت المملكة العربية السعودية مع إيران على التصدي لثورة ظفار، وكان هذا الاتفاق يتجاوب مع مصالح إيران التي ترى هي الأخرى ضرورة قمع الثورة التي تهدد مضيق هرمز(١).

وبدأ اتفاق الدولتين للقضاء على الثورة في إقليم ظفار لتدعيم استقلال عمان يأخذ طريقه العملي، حيث قدمت المملكة العربية السعودية الأموال اللازمة وإيران القوات المطلوبة، فقدم الملك فيصل خلال عام ١٩٧٢م إلى مسقط أموالاً لشراء أسلحة بلغت قيمتها خمسة عشر مليون دولار(٢)، وفي يناير ١٩٧٣م تم إرسال شحنات من الأسلحة من ميناء رأس تنورة السعودي في الخليج مع بعثة عسكرية سعودية إلى عمان(٣)، بينما أرسلت إيران عام ١٩٧٣م قوات عسكرية كبيرة لمقاتلة الثوار في إقليم ظفار(٤)، بالإضافة إلى المساعدات الأمريكية التي رأت فيها الولايات المتحدة الأمريكية أهمية لتطويق الشيوعية(٥)، وكان التعاون مثمراً بين الدول الثلاث بالإضافة إلى بريطانيا لإخماد حركة الثورة في ظفار.

قامت أيضاً المملكة العربية السعودية وإيران بدور دبلوماسي، حيث اتجهت المملكة نحو جمهورية اليمن الجنوبية المساعد الأول للثوار، وذلك عقب الانقلاب الذي أطاح بالشيوعيين فيها، فعملت على تحسين علاقاتها معها،

(١) محمد حسنين هيكل: مدافع آية الله، ص ١٤٢.

(٢) جمال زكريا قاسم: العلاقات الإيرانية بالسعودية ودول الخليج، ص ١٦٤.

(٣) رياض نجيب الريس: المرجع السابق، ص ٤٣.

(٤) محمد حسن العيدروس: المرجع السابق، ص ٣٠٠.

(5) Skeet, J.: Op. Cit. P. 215 .

ولعل الرئيس المصري أنور السادات قد لعب دوره في ذلك بجانب الملك فيصل[1]، مما أدى إلى التقارب بين عمان واليمن وانعكس ذلك على الثوار حيث توقفت اليمن عن تقديم أي مساعدة لهم، وبإعادة العلاقات بين المملكة العربية السعودية واليمن الجنوبي عام ١٩٧٦م يكون قد تم وضع حد نهائي لأي تهديد نحو الخليج في تلك الفترة[2].

وبهذا الدور السعودي الإيراني وبعض المساعدة الأمريكية والبريطانية والأردنية أيضاً، استطاع السلطان قابوس القضاء بصورة نهائية على ثورة إقليم ظفار التي استمرت قرابة عشر سنوات، وأعلن السلطان دمج الإقليم ضمن الوحدة العمانية، وتم انسحاب القوات الإيرانية من عمان في يناير ١٩٧٧م[3]، بينما استمرت المملكة العربية السعودية في تقديم الدعم الاقتصادي لسلطنة عمان حتى عادت أوضاعها إلى الاستقرار، وبدأ الرخاء يأخذ طريقه في ظل حكم السلطان قابوس.

وهكذا لعبت العلاقات السعودية الإيرانية دورها المؤثر والفعال في هذه المسألة التي كانت من أهم قضايا الخليج المعاصرة؛ لأنه بالقضاء على هذه الثورة ووقف انتشارها نحو بقية دول الخليج التي بدأت مسألة الأمن فيها تشكل قضية أخرى من القضايا المعاصرة التي لعبت العلاقات السعودية الإيرانية دورها المؤثر فيها.

---

(١) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، عواصف الحرب وعواصف السلام، ملحق الوثائق، وثيقة ٢٥.

(٢) زاهية قدوة: المرجع السابق، ص ٣٥٠.

(٣) جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ١٦٤.

الموقف السعودي والإيراني من مسألة أمن الخليج العربي:

تعد مسألة أمن منطقة الخليج العربي من القضايا المهمة المعاصرة التي شغلت العلاقات السعودية الإيرانية ومعها دول الخليج العربي خلال السبعينيات من القرن الحالي، ففي الوقت الذي كان التعاون السعودي الإيراني يتولى عملية إخماد الثورة في ظفار بسلطنة عمان، ظهرت مسألة أمن الخليج بصورة ضرورية في تلك الفترة خاصة في ظل أزمة الطاقة وحرب أكتوبر ١٩٧٣م، ولما كانت المملكة العربية السعودية وإيران من دول الخليج الرئيسة، فقد كان لكل منهما موقفهما نحو هذه المسألة الذي ترك أثره في بقية دول الخليج.

ولعل فكرة أمن الخليج قد جاء الحديث عنها مع تزايد الاكتشافات البترولية وأهمية المنطقة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، ولما كانت بريطانيا هي القوة الكبرى المسيطرة على هذه المنطقة، فقد كانت تؤدي دورها نحو حماية المنطقة من أي تهديد، وتتولى مسؤولية الأمن فيها من خلال وجود القوات البريطانية في المنطقة، وحين بدأت بريطانيا تتخلى عن مواقعها بالانسحاب من شرق السويس ظهرت مسألة من يملأ الفراغ البريطاني في منطقة الخليج والجزيرة العربية.

لذلك عندما أعلنت بريطانيا في عام ١٩٦٦م عن نيتها في الانسحاب من عدن وجنوب الجزيرة العربية، تزايد الاهتمام بمسألة الأمن في المنطقة بعد الانسحاب، ولعل الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية قد تناول هذا الموضوع في أثناء زيارته للندن في مايو ١٩٦٧م مع

رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون لضمان سلامة منطقة الخليج[١]، ولعلها كانت المرة الأولى التي يبحث فيها مثل هذا الموضوع.

ولكن حين أعلنت بريطانيا في ١٦ يناير ١٩٦٨م عن نيتها في الانسحاب من منطقة الخليج في موعد أقصاه نهاية عام ١٩٧١م، أصبح هناك ضرورة لبحث من يملأ الفراغ الذي سيحدثه الانسحاب البريطاني على أمن الخليج، ولما كانت الولايات المتحدة تدرك مدى أهمية هذه المنطقة الحيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية والغربية، فقد كان لزاماً عليها أن تتحمل مسؤولياتها تجاه هذه المنطقة كبقية المناطق المهمة في العالم، والتي كانت تسيطر عليها بريطانيا وتترك نفوذها للولايات المتحدة الحليف القوي ليحل مكانها، ولذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية عقب قرار الانسحاب البريطاني تأخذ مكان بريطانيا للحفاظ على أمن الخليج.

ومع تطلع القوى المحلية إلى بحث هذه المسألة أعلنت الخارجية الأمريكية: " أن الولايات المتحدة تتطلع إلى المملكة العربية السعودية وإيران لضبط الاستقرار في منطقة الخليج " [٢].

ولأن إيران قد أعلنت عن نيتها نحو هذه المسألة مبكراً حين أعلن الشاه: " أن إيران هي القوة الجديدة التي ستحل محل بريطانيا " [٣]، فقد أعادت الاستراتيجية الأمريكية تقييم الموقف بالنسبة للدفاع عن المنطقة، وحفظ

---

(1) Wilson, H.: The Labour Governement 1964. 1970, P. 396 .

(٢) بنسون لي جريسون: العلاقات السعودية الأمريكية، ص ١٠٧.

(3) Bill, J.: The Egle and Line, The Tragedy of American Iranian Relations, "Yale Universty Press", London, NewHaven 1988, P. 197.200.

الأمن فيها بعد الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١م. ولما كانت الولايات المتحدة تتمتع بعلاقات وثيقة مع المملكة العربية السعودية وإيران منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتعمل على الحفاظ عليها وعلى العلاقات التي تربط بين الدولتين نظراً لأهميتها للمصالح الأمريكية، فقد رأت ضرورة الاعتماد على المملكة العربية السعودية وإيران بصفتهما أكبر القوى المطلة على الخليج، بحيث تؤهل إيران للقيام بالدور العسكري، والمملكة العربية السعودية تؤهل للقيام بالدور السياسي، بالإضافة إلى تدعيم الأسطول الأمريكي الموجود في المحيط الهندي بالقرب من المنطقة[١]، ومن هنا بدأ يتبلور موقف المملكة العربية السعودية وإيران في ظل الدور الأمريكي في مسألة أمن الخليج.

وخلال فترة تطور العلاقات السعودية الإيرانية نحو التقارب بين البلدين، بعد تصفية العديد من مسائل الخلاف بينهما حول دول الخليج والحدود في أثناء الفترة التي أعقبت الإعلان البريطاني، وشهدت تعاون الدولتين لاستقلال دول الخليج تولى الرئيس نيكسون الإدارة الأمريكية، ولخشية الولايات المتحدة على المناطق الحيوية في العالم ومنها منطقة الخليج، حدد الرئيس الأمريكي خططه الدفاعية في خطاب ألقاه في ٢٢ يناير ١٩٧٠م وقال: " لا يمكن أن تكون مسألة الدفاع أو التنمية في الدول الأخرى من الشؤون التي تتولاها الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وعلى الدول في كل جزء من العالم أن تضطلع بالمسؤولية الأولى، وسنكون من جانبنا أمناء في الوفاء بالتزاماتنا " [٢].

(١) محمد العيدروس: المرجع السابق، ص ٢٩٣.

(٢) مايكل بالمر: حراس الخليج، تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي ١٨٣٣- ١٩٩٢م، ترجمة نبيل زكي، مركز الأهرام، القاهرة ١٩٩٥م، ص ٩٠.

كانت هذه الكلمات بداية ما يعرف بـ " مبدأ نيكسون " الذي يقوم على دعم الولايات المتحدة لكل دولة حليفة لها إذا هددتها دولة أخرى، وأن الولايات المتحدة ستقدم المساعدة بناءً على طلب هذه الدول للدفاع عن نفسها(١).

ولما كانت الولايات المتحدة تدرك أهداف الشاه في الخليج حيث يراه مجالاً حيوياً لإيران(٢)، فقد خشيت من القلق الذي يؤدي إليه الاعتماد على إيران لدى دول منطقة الخليج العربية الأخرى، فرأت أن المملكة العربية السعودية هي القوة الإقليمية الأخرى وعلى قدم المساواة مع إيران، فكان ما عرف بسياسة الدعامتين أو " العمودين المتساويين " (٣)، والمقصود بهما المملكة العربية السعودية وإيران على ضفتي الخليج.

وبدأت المملكة العربية السعودية وإيران كل من وجهة نظره العمل على مواجهة مسألة أمن الخليج، ونظراً لأهمية علاقتهما في تحقيق التوازن والاستقرار الذي ينعكس على دول المنطقة، فقد بدأت خطوات الدولتين بحذر شديد خاصة من جانب المملكة العربية السعودية؛ لأن إيران بإعلانها موقفها وقيامها بدعم قواتها العسكرية الكبيرة عدت نفسها القوة القادرة على ملء الفراغ الذي تركه الانسحاب البريطاني، تحقيقاً لذلك ولطموحات الشاه المتزايدة في الخليج قام بنقل بعض القوات الإيرانية المرابطة على الحدود السوفييتية إلى منطقة الخليج(٤).

(١) أنطوان متى "دكتور": الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية ١٧٩٨ـ ١٩٧٨م، دار الجيل، بيروت ١٩٩٣م، ص ٧٩.

(١) وليد الأعظمي: العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة ١٩٦٥ـ ١٩٩١م، الطبعة الأولى، دار الحكمة، لندن ١٩٩٢م، ص ١٥٣.

(3) Cordesman, A.: The Gulf and The Search for Strategic Stability, Saudi Arabia the Military Balance in the Gulf, London, 1984, P. 158.

(٤) إسماعيل مقلد: الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط، ص ٤٣٥.

وتقدم الشاه باقتراح إلى المملكة العربية السعودية أن تشارك بلاده في مسؤولية الدفاع عن الدول الخليجية الأخرى، ولكن المملكة العربية السعودية لم تظهر أي تجاوب مع هذا الاقتراح، فكان إعلان الشاه أن إيران ستتحمل وحدها مسؤولية الدفاع عن أمن الخليج[١]، ولعل المملكة العربية السعودية لم تظهر التجاوب؛ لأنها كانت تنظر إلى المسألة بعيداً عن الارتباط بالتحالف، حيث ترى أن الأمن مسؤولية كل دول الخليج جميعها دون استثناء[٢].

ومع بداية ظهور التباين في الموقف حول أمن الخليج، بدأت الدولتان ما يشبه سباق التسلح، خاصة إيران التي كانت قد بدأت تهتم بزيادة القدرات العسكرية لديها منذ بداية الستينيات، وتمثلت في عقد الكثير من الاتفاقيات لشراء الأسلحة الأمريكية المتنوعة، حتى إن الولايات المتحدة قد وضعت خططاً للمساعدات العسكرية الأمريكية لإيران[٣]. ومع استمرار إيران في زيادة قدرتها العسكرية بدأت المملكة العربية السعودية هي الأخرى في بداية السبعينيات ترفع من مشترياتها للأسلحة لتزيد من قدرتها العسكرية، فبينما كانت ميزانيتها العسكرية ٤٥ مليون دولار عام ١٩٧٠م وصلت إلى ٤٥٩ مليون دولار عام ١٩٧٢م[٤]؛ من أجل الدفاع عن مصالحها في المنطقة.

---

(١) وليد حمدي الأعظمي: المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٢) أمل الزياني: علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي، ص ٩.

(٣) انظر الملحق رقم (١٧):

Memorandum, From The Department of State Executive National Security Affairs "Bundy", Washington, May 4, 1962. On "Iran.? New Plan For U. S. Military Assistance to Iran".

(٤) بنسون لي جريسون: المرجع السابق، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

ولما كانت المملكة العربية السعودية وإيران تعتمدان في تسليحهما على الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد من الروابط التي تربط بين علاقات الدولتين فقد عقدا معها العديد من صفقات الأسلحة المختلفة وبملايين الدولارات، وإذا بحثنا عن مصادر إنفاق الدولتين على برامج الأسلحة فإننا نجدهما تعتمدان على دخل البترول، لذلك نظرت الدولتان إلى زيادة أسعاره، خاصة أن سعر البترول لم يتغير خلال العشر سنوات السابقة ١٩٦١ ـ ١٩٧١م[١].

وبدأت حملة من منظمة الدول المنتجة للبترول " الأوبك " ، وضمنها المملكة العربية السعودية وإيران لمطالبة الشركات البترولية بزيادة الأسعار، وبعد مفاوضات طويلة متعثرة مع الشركات رأت الدول المنتجة عقد مؤتمر لها لبحث مسألة زيادة الأسعار، وقد قام الملك فيصل بالتمهيد لعقد هذا المؤتمر، وترك رئاسته إلى شاه إيران ليتفاوض مع شركات البترول، وهو المؤتمر الذي تم عقده في طهران يوم ١٢ فبراير ١٩٧١م وانتهى بقرار رفع الأسعار[٢]، وهو القرار الذي أدى إلى زيادة حصيلة الدول الخليجية المنتجة للبترول حيث بلغ دخل إيران في ذلك العام ٤١٥ مليون دولار والمملكة العربية السعودية ٤٠٠ مليون دولار وكذلك بقية دول الخليج بقدر كمية إنتاجها[٣]، مما يؤكد أيضاً أثر العلاقات السعودية الإيرانية في دول الخليج في هذا المجال.

---

(١) أنطوان متى: المرجع السابق، ص ١٢٣.

(٢) أحمد عسة: معجزة فوق الرمال، ص ٤١٧، ٤٢٢.

(٣) عبدالمنعم عبدالوهاب: النفط بين السياسة والاقتصاد، مؤسسة الوحدة للنشر، الكويت ١٩٧٤م، ص ٣٤.

ولقد قررت الدول المنتجة المشاركة في المؤتمر زيادة الأسعار زيادة سنوية بمعدل ٢,٥٪ حتى عام ١٩٧٥م[١]، إلا أن التغيير الذي شهده العالم والمنطقة في تلك الفترة لعب دوره في عدم استمرار هذه الاتفاقية، ويرجع ذلك إلى تعرض العالم وعلى الأخص الدول الغربية في شتاء عام ١٩٧٢ - ١٩٧٣م إلى أزمة في الطاقة أدت إلى اتجاه الأنظار نحو الدول المنتجة خاصة المملكة العربية السعودية، في الوقت الذي بدأت تلوح فيه المواجهة العربية الإسرائيلية الرابعة والتي اشتعلت في رمضان/أكتوبر ١٩٧٣م، والتي أدت إلى استخدام العرب لسلاح البترول عندما قرروا حظر تصديره للولايات المتحدة والدول التي تساند إسرائيل، مما أدى إلى انقسام هذه الدول واختلافها مع الولايات المتحدة[٢]، وبينما كانت المملكة العربية السعودية هي التي عملت على اتخاذ قرار الحظر، فإن إيران لم تلتزم به بل استغلته في زيادة دخلها من البترول.

وكان من نتيجة أزمة الطاقة وحرب أكتوبر ١٩٧٣م انهيار اتفاقية طهران، حيث إنه في ١٦ أكتوبر ١٩٧٣م، وفي أثناء الحرب اتخذت الدول المنتجة للبترول في مؤتمرها الذي عقد بالكويت قرارها بتحديد سعر البترول دون الرجوع إلى الشركات[٣]، وأخذت الأسعار في الزيادة خلال الحرب حتى وصلت إلى ٧٠٪ يوم ٢٥ أكتوبر، وبعدها اشتعلت معركة الأسعار بين الشركات والحكومات[٤].

---

(١) أحمد زكي اليماني: مجلة عالم النفط، المجلد الثالث، العدد ٢٩ مارس ١٩٧١م.

(2) Belling, W.: King Faisal and Modernisation of Saudi Arabia, "Croom Helm", London 1979, P. 214.

(3) Lacey, R.: The Kingdom, P. 406.

(4) Hobday, P.: Saudi Arabia Today. An Interoduction to Richest Oil Power, "MacMillan", New York, 1978, P. 4.

وهكذا انعكست هذه الظروف على السياسة البترولية وأدت إلى زيادة موارد الدول الخليجية المنتجة للبترول، وخاصة المملكة العربية السعودية وإيران في السبعينيات، وكان لخطة التسلح بينهما نصيب كبير من هذه الموارد في ظل مسألة أمن الخليج.

وحاولت المملكة العربية السعودية في تلك الآونة التنسيق مع إيران من جهة، ودول الخليج العربية من جهة ثانية لاتخاذ صيغة مناسبة لأمن الخليج، ومع أن المملكة العربية السعودية وإيران قد اتفقتا في بداية السبعينيات على أن أمن الخليج من اختصاص دوله، إلا أن نظرتهما لأمن الخليج قد اختلفت هذه المرة [١]، حيث دعت إيران في عام ١٩٧٣م إلى إقامة حلف دفاعي في المنطقة تشترك فيه كل دول الخليج[٢]، ورأت المملكة العربية السعودية الابتعاد عن الدخول في أحلاف أيًا كانت، حيث فضلت سياسة تعتمد على التفاهم مع الأنظمة المحيطة لتحقيق الاستقرار في المنطقة[٣].

ومن ناحية أخرى حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التوفيق بين البلدين، وإن بدا اعتمادها أكثر على قوة إيران خاصة خلال النصف الأول من السبعينيات، إلا أنها أدركت أهمية الاعتماد على المملكة العربية السعودية بصفتها قوة إقليمية برزت عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م[٤].

---

(١) أمل الزياني: المرجع السابق، ص ٩.

(٢) محمد نصر مهنا "دكتور": الخليج العربي والتطور الحديث والمعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٩٦، ص٢٧.

(٣) محمد غانم الرميحي "دكتور": الصراع والتعاون في منطقة الخليج، مركز دراسات الوحدة، بيروت ١٩٧٩م، ص ٢٧.

(٤) جمال زكريا قاسم: العلاقات الإيرانية بالسعودية ودول الخليج، ص ١٦٢. ١٦٣.

وأمام تمسك إيران بوجهة نظرها مستغلة تنامي قدراتها العسكرية رأت المملكة العربية السعودية البحث عن التوازن في المنطقة، فلعبت دورها تجاه تحسين علاقاتها مع العراق عام ١٩٧٤م لموازنة القوة الإيرانية [١]، ولعل اتجاهها نحو تحسين العلاقات مع العراق قد لعب دوره في أن تشهد منطقة الخليج فترة هدوء في العلاقات بعيدة عن الصراعات، خاصة أن المملكة العربية السعودية قد توسطت بين إيران والعراق لتسوية خلافاتهم، وساعدت المملكة العربية السعودية مع الوساطات الأخرى بين الطرفين إلى عقد معاهدة الجزائر في مارس ١٩٧٥م لتسوية الحدود والمشكلات بين إيران والعراق، بعد أن كان الخلاف بينهما عائقاً أمام أي تنسيق بين دول المنطقة حول أمن الخليج[٢]، وقد أدى ذلك إلى ظهور اقتراح سعودي بعقد مؤتمر يضم المملكة العربية السعودية وإيران والعراق ودول الخليج بالإضافة إلى مصر التي أصبحت تتمتع بعلاقات طيبة مع كل الدول الخليجية بما فيها إيران منذ تولي الرئيس محمد أنور السادات مقاليد الحكم في أكتوبر عام ١٩٧٠م، وذلك لوضع سياسة لضمان أمن الخليج[٣]، مما يدل على بدء الانفراج الذي ساد العلاقات العربية الإيرانية بعد الاتفاقية.

ومع أن هذا الاقتراح لم ير النور إلا أن الاتفاقيات الثنائية وتبادل الزيارات قد لعبت دورها هي الأخرى في تلك الفترة، وكانت تتمشى مع السياسة السعودية التي ترى أن الاتفاقيات الثنائية بين دول المنطقة أهم من

(١) وليد الأعظمي: المرجع السابق، ص ١٥٦.

(٢) حسن العلكيم "دكتور": مسألة الأمن في الخليج... رؤية قومية، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، العدد ٥٣، المملكة المغربية، الرباط، فبراير ١٩٨٩م، ص ١١٩.

(٣) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية، ص ٢٦٨.

أي تحالف جماعي، ومن بين هذه الاتفاقيات اتفاقية تسوية الحدود التي عملت على تقسيم المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والعراق في يوليو ١٩٧٥م[١]، أيضاً في العام نفسه وقعت سلطنة عمان اتفاقية مع إيران تقضي بقيام الدولتين بالإشراف البحري المشترك على مضيق هرمز[٢]، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي كانت تعقدها دول الخليج العربية فيما بينها في مختلف المجالات التي تدعم العلاقات فيما بينها.

وكانت الزيارات المتبادلة أيضاً عاملاً مهماً أدى إلى استمرار الهدوء الذي ساد منطقة الخليج في منتصف السبعينيات التي شهدت وفاة الملك فيصل في ١٣ ربيع الأول ١٣٩٥هـ/٢٥ مارس ١٩٧٥م [٣]، وهو الذي لعب الدور الأساسي في التقارب السعودي الإيراني وفي تحديد علاقات المملكة والمنطقة الخارجية، وذلك الدور الذي استمر يؤديه الملك خالد فكان سيره على النهج نفسه عامل استقرار في العلاقات السعودية الإيرانية التي كانت تدعمها تلك الزيارات المتبادلة بين دول المنطقة، وكانت بينها زيارة السلطان قابوس وأمير البحرين وحكام الخليج إلى إيران[٤]، وزيارة رئيس الوزراء الإيراني عباس هويدا إلى دول الخليج لدراسة الاقتراح السعودي الذي دعا إلى إنشاء خط أنابيب للبترول مع العراق إلى سلطنة عمان، مروراً بالدول الخليجية لزيادة التعاون العربي فيما بينها، وهو ما نظرت إليه إيران على أنه سيؤدي إلى إخلال التوازن الإقليمي[٥].

(١) فاروق أباظة: دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية، ص ٦٧.

(٢) محمد نصر مهنا: المرجع السابق، ص ٤٤٨.

(٣) عبدالحكيم الطحاوي: المرجع السابق، ص: ٢٩٢.

(٤) جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ١٦١.

(٥) حسن العليكم: المرجع السابق، ص ١١٩.

ولعل أهم هذه الزيارات للعلاقات السعودية الإيرانية هي الزيارة التي قام بها الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية إلى دول الخليج العربية في مايو ١٩٧٦م[١]، والتي زار خلالها طهران ضمن هذه الجولة الخليجية، وفي مباحثاته مع شاه إيران حول مسائل الخليج بدد مخاوفه من الاقتراح السعودي لخط الأنابيب، وأثمرت مباحثات العاهلين في الأول من يونيو فيما يخص أمن الخليج، بالاتفاق على عقد موتمر يهدف إلى دراسة هذه المسألة وإمكانية إقامة تنسيق يدعمه ميثاق أمني توقع عليه كل بلدان المنطقة[٢].

ولعل هذا الاتفاق بين الملك خالد بن عبدالعزيز وشاه إيران قد جاء استكمالاً للمبادرة العمانية التي بدأت مع بداية العام بهدف عقد مثل هذا المؤتمر على مستوى وزراء خارجية دول الخليج، بهدف التنسيق بين هذه الدول.

وفي يوليو ١٩٧٦م عقد المؤتمر المقترح في مسقط بين وزراء خارجية كل دول الخليج بما فيها العراق، فكان المؤتمر الأول من نوعه. ولقد سارت فيه اتجاهات عدة، حيث استمرت إيران في طلبها عقد حلف عسكري بين الدول الخليجية الثمان لتحقيق الأمن في الخليج.

ورأى العراق أنه لا ضرورة لعقد ميثاق جماعي، وطالبت بحل الخلافات ومعالجة قضايا التعاون في المنطقة، أما عمان الدولة المضيفة فقد تقدمت

(١) جريدة القبس الكويتية: العدد الصادر بتاريخ ٣ مايو ١٩٧٦م.

(٢) أنطوان متى: المرجع السابق، ص ١٥٩.

بمقترحات عدة أهمها: التعاون بين دول المنطقة في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية مع حرية الملاحة في الخليج، أما المملكة العربية السعودية فظلت على موقفها الداعي إلى رفض الدخول في أحلاف أمنية للدفاع عن الخليج، والانصراف إلى تحسين العلاقات السياسية والتضامن والتعاون بين دول الخليج باعتباره بديلاً للحلف.

وهكذا تبلور الخلاف في وجهتى النظر العربية والإيرانية حول أمن الخليج، حيث رأت الأولى ربط أمن المنطقة بالأمن القومي العربي وهو ما لم يتفق مع الرؤية الإيرانية(١)، وعلى الرغم من تقارب التوجهات حول أهمية أمن الخليج فإن المؤتمر لم يتمخض عنه أي نوع من التحالف، بل سعت كل دولة من دوله عقب المؤتمر إلى تخصيص جزء كبير من ميزانيتها لدعم قوتها الدفاعية(٢).

وعادت الزيارات المتبادلة والاتفاقيات الثنائية تؤدي دورها نحو استمرار التقارب في ظل العلاقات السعودية الإيرانية الطيبة، وكان ذلك من مخططات السياسة السعودية، في حين انصرفت إيران أيضاً للاستمرار في دعم قدراتها العسكرية في محاولة لفرض هيمنتها من خلال محاولة إيجاد أي تحالف عسكري يضمن أمن الخليج.

ومع تولي الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة الرئيس " كارتر " في عام ١٩٧٧م اتخذت بعض التدابير لتدعيم مسألة الأمن في منطقة الخليج التي أدت في النهاية إلى تشكيل ما يعرف بـ " قوة الانتشار السريع " ، حيث رأت

(١) أمل الزياني: المرجع السابق، ص ١٠٦ ـ ١٠٩.

(٢) حسن العليكم: المرجع السابق، ص ١١٩.

الولايات المتحدة أن الخليج العربي منطقة حيوية ومعرضة للهجوم وينبغي أن تستحق عناية أكبر من الناحية العسكرية[١]، وهو ما أكد استمرار اهتمام الإدارات الأمريكية المتعاقبة بمنطقة الخليج، والتي برزت بشكل مهم عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وأزمة الطاقة، ولهذا اهتمت إدارة الرئيس كارتر بإقرار السلام في المنطقة.

ومن خلال هذه السياسة الأمريكية واهتمام الإدارة الأمريكية الجديدة بالعمل على استقرار الوضع في منطقة الخليج، فقد أقنعت الشاه خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر ١٩٧٧م بتغيير نظرته نحو الدول الخليجية لمنع أي توتر معها، وهو ما عبرت عنه تصريحات الشاه بشأن أمن الخليج، والتي أكدت اهتمام الشاه بهذه المسألة، وأنه يأمل عقد معاهدة أمن إقليمية تحت أي اسم، وأنه لا يريد القيام بدور الأخ الأكبر أو أي شيء من هذا القبيل[٢].

ورأت الدول العربية الخليجية أن هذه التصريحات توضيح للموقف الإيراني الذي بات يستعرض قوته العسكرية في تلك الفترة أمام تمسك الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية بأن أمن الخليج من اختصاص دوله دون الدخول في أحلاف أيا كانت نوعيتها[٣]، ولعل هذا الموقف العربي الخليجي قد أكد عليه البيان الذي صدر عن زيارة الشيخ

(1) Brzezinski, Z.: Power and Principle, Memoires of National Security Adviser 1977.1981, New York, 1983, P. 177.

(٢) مجلة الإخاء الإيرانية: العدد الصادر بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٧٧م.

(٣) أمل الزياني: المرجع السابق، ص ٩.

زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إيران في نوفمبر ١٩٧٧م، حيث أكد عقب مباحثاته مع الشاه على أن أمن المنطقة يتم بتعاون دولها دون التدخل الأجنبي(١).

ومع استمرار رفض المملكة العربية السعودية لأي شكل من أشكال التحالف التي تدعو لها إيران، أعلن عباس هويدا رئيس الوزراء الإيراني في ٢٥ يونيو ١٩٧٨م توقف الاتصالات العربية بشأن إقامة حلف دفاعي يضمن أمن منطقة الخليج(٢)، ولعل تنازل إيران عن رغبتها في إقامة تحالف حول أمن الخليج، يرجع إلى تعرضها للاضطرابات الداخلية التي أدت إلى انصراف الشاه وحكومته نحو معالجة الوضع الداخلي وترك الأمور الخارجية جانباً.

ومنذ ذلك الوقت أصبح موضوع أمن الخليج وقفاً على النظرية السعودية نحوه، التي أوضحت التطورات في الخليج صدق موقفها، بعيداً عن سياسة الهيمنة الإيرانية التي كانت تريد أن تفرضها على دول الخليج.

وهكذا يتضح أن العلاقات السعودية الإيرانية لعبت دورها خلال السبعينيات بجانب دول الخليج للبحث عن صيغة لأمن الخليج، وعلى الرغم من أهمية مسألة الأمن في الخليج إلا أن اختلاف النظرتين السعودية والإيرانية نحو علاج هذه المسألة لم يمنع استمرار علاقات التقارب بين البلدين، والذي انعكس على العلاقات الودية التي أصبحت تشمل كل دول الخليج في تلك الفترة، وظلت مسؤولية أمن الخليج تقع على عاتق كل دولة

(١) مجلة الإخاء الإيرانية: العدد الصادر بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٧٧م.

(٢) محمد نصر مهنا: المرجع السابق، ص ٤٣٣.

من الدول المطلة عليه والولايات المتحدة الأمريكية، وتختلف حسب تطورات الأحداث الداخلية التي تمر بكل هذه الدول خاصة إيران التي هبت عليها رياح التغيير وكانت أقوى من وقوف الشاه ضدها، وتركت أثرها الواضح في العلاقات السعودية الإيرانية ودول الخليج، في ظل الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة من العالم.

موقف المملكة العربية السعودية من الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م:

بدأت الأحوال الداخلية في إيران تأخذ في الاضطراب منذ أواخر السبعينيات، ولعل ذلك يرجع إلى الأحوال الاقتصادية التي بدأ يعاني منها الشعب الإيراني، نظراً لانصراف الشاه إلى دعم القدرات العسكرية للجيش الإيراني على حساب التنمية الاقتصادية داخل البلاد، حتى قيل: إن الشاه كان ينفق على مشروعات الدفاع وشراء الأسلحة من الولايات المتحدة ما يعادل ثلث ميزانية إيران التي على الرغم من الثروة البترولية الكبيرة إلا أنها بدأت تعاني عجزاً مالياً منذ عام ١٩٧٦م[١]. وكان لسير الشاه في هذا الاتجاه نحو الإغداق على المؤسسة العسكرية ومنح الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الامتيازات في بلاده[٢] السبب في ردود الفعل العنيفة التي أدت إلى ثورة الشعب الإيراني[٣]، وبدأت الاضطرابات الداخلية تأخذ طابع العنف ضد نظام الشاه، بعد أن تولى رجال الدين قيادة الثورة ضد الشاه وحكومته الإيرانية بداية من فبراير ١٩٧٨م، والتي استمرت طوال العام حتى إنها أجبرت الشاه

(١) مايكل بالمر: المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٢) أبو الحسن بني صدر: إيران تجربة السياسة والثروة، ترجمة دار القلم، بيروت ١٩٧٩، ص ٢٣.

(٣) محمد العيدروس: المرجع السابق، ص ٣٠٣.

في ٨ سبتمبر ١٩٧٨م على فرض الأحكام العرفية في طهران والمدن الإيرانية المهمة، والتي كانت بداية مواجهة أعمال العنف بين الجيش ورجال الدين والمظاهرات[١]. ومع تضامن الأحزاب المعارضة خاصة الشيوعية كحزب " توده " مع القيادات الدينية المتمثلة في آيات الله ضد الشاه والحكومة الإيرانية، بالإضافة إلى عناصر الشباب الذين كانوا محرومين من أي نشاط فكان من السهل ربطهم بالإسلام والثورة[٢]، اجتمعت هذه القوى المعارضة لتطالب بضرورة الإطاحة بنظام حكم الشاه في إيران.

ومن باريس حيث الزعامة الدينية الإيرانية تعيش متمثلة في آية الله الخميني الذي رحل إليها من بغداد حيث كان يقيم منذ طرده الشاه من إيران عام ١٩٦٤م[٣]، والذي أطلق عليه أنصاره بعض الألقاب تقديراً له[٤]، بدأت تتوالى البيانات ضد الشاه وتطالب بالحرية والديمقراطية والاستقلال الوطني، وإلغاء المعاهدات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية[٥]، ولعل موقف الشاه المتشدد تجاه رجال الدين منذ البداية، جعلهم يتخذون هذا الموقف نحوه وتساعدهم أحزاب المعارضة، وهذه من الأمور التي كانت من أوجه الخلاف في العلاقات السعودية الإيرانية، لأن المملكة العربية السعودية تعطي مكانة مرموقة للعلماء وتجعل منهم أحد أركان النظام السياسي السعودي[٦].

(١) إحسان نراغي: من بلاط الشاه إلى سجون الثورة، ترجمة دار الساقي، بيروت، ١٩٩٣م، ص ٣٠٧.

(٢) أبو الحسن بني صدر: المرجع السابق، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(3) Bill, J.: Op. Cit. P. 161.

(٤) أحمد السيد الحسيسي "دكتور": أصداء الحرب العراقية الإيرانية في الشعر الفارسي المعاصر، القاهرة ١٩٩١م، ص ١٦٩.

(5) L'Humanite: Sept, 6, 1978.

(٦) أمل الزياني: المرجع السابق، ص ١٤٢.

وهكذا كان لقيادة العناصر الدينية للثورة أثره الفعال في أن تشمل كل الأراضي الإيرانية، والتي أصابتها الاضطرابات العمالية مما أدى إلى هبوط إنتاج البترول الإيراني وتدهور الأحوال الاقتصادية، ومن ثَمَّ اضطراب الأحوال الداخلية[١] ولما كان الشاه يعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية في المواقف الصعبة التي يتعرض لها، فإن الموقف هذه المرة اختلف ربما للضغوط الداخلية والدولية، حيث أعلن الرئيس كارتر أن الولايات المتحدة لن تتدخل في الشؤون الداخلية في إيران[٢]، وكان ذلك يعني في حقيقة الأمر عدم وقوف الولايات المتحدة الأمريكية بجانب الشاه، وأن أمر بقائه متروك للشعب الإيراني بعكس الموقف أيام ثورة مصدق.

وبدأ الخميني يستغل هذه الظروف، ويشدد من بياناته وهجماته من الخارج مع أنصاره من الداخل في إيران على الشاه الذي وضح أنه أصبح عاجزاً عن الوقوف أمام هذا التيار القوي الذي يحمل معه رياح التغيير، وبعد أن كانت كل السلطات مركزة في يده لكونه رمزاً للإمبراطورية الإيرانية[٣]، أصبح ولم يعد له سلطات ولا أنصار يقفون بجانبه، حتى إن الجيش الذي أنفق عليه ملايين الدولارات ويمتلك أحدث أنواع الأسلحة في العالم قد خذله هو الآخر وتركه خلال تلك الأحداث[٤].

---

(١) انظر الملحق رقم (١٨): عبارة عن وثائق أمريكية عدة توضح الأحوال الداخلية في إيران مع نهاية عام ١٩٧٨م، من وثائق:

American Foreign Policy: Basic Documents 1977.1980, Dipartment of state, Washington, 1983, P. 725.

(٢) جريدة الأهرام: العدد الصادر في ١٣ ديسمبر ١٩٧٨م.

(٣) أبو الحسن بني صدر: المرجع السابق، ص ٣٠.

(٤) جمال زكريا قاسم: العلاقات الإيرانية بالسعودية ودول الخليج، ص ١٦٥.

وهكذا اجتمعت الأسباب: الاضطرابات العنيفة التي اشتعلت في أنحاء البلاد، وتخلي الجيش عن قائده، والولايات المتحدة عن صديقها الذي سبق لها أن أنقذته، فلم يجد الشاه مفراً في يناير ١٩٧٩م من أن يعين شهبور بختيار رئيساً للوزراء وهو المعروف بميوله المعتدلة في محاولة يائسة للخروج من الأزمة، في الوقت الذي أعد الشاه نفسه للتخلي عن سلطته إلى مجلس وصاية على العرش والاستعداد لمغادرة البلاد[١]. ولعل هذه التطورات قد جعلت الولايات المتحدة حليفة الشاه تعلن تأييدها لقراره بمغادرة إيران[٢]، وفي يوم ١٦ يناير ١٩٧٩م غادر الشاه إيران لآخر مرة[٣].

أصبحت الفرصة مهيأة للعناصر الدينية والأحزاب المعارضة والشعب الإيراني لاستقبال آية الله الخميني الذي عاد إلى طهران في الأول من فبراير ١٩٧٩م، ليتسلم رجال الدين أتباعه زمام الحكم في العاشر من الشهر نفسه، وفي مارس طرح الاستفتاء على الجمهورية الإسلامية، وأعلن الخميني أول إبريل ١٩٧٩م يوم الجمهورية الإسلامية في إيران[٤].

وبذلك انتهت فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي والأسرة البهلوية التي حكمت إيران لأكثر من نصف قرن لتبدأ إيران صفحة جديدة من صفحات تاريخها.

---

(١) بنسون لي جريسون: المرجع السابق، ص ١٤٠.

(2) American Foreign Policy: Op. Cit, PP. 728.729.

(٣) إحسان نراغي: المرجع السابق، ص ٢١.

(٤) رأفت الشيخ: التاريخ المعاصر للأمة العربية والإسلامية، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

لقد كانت المملكة العربية السعودية خلال تلك الأحداث تراقب الموقف حرصاً على استقرار الوضع في المنطقة، ورغبة منها في استمرار العلاقات السعودية الإيرانية لأهميتها للمنطقة وتأثيرها الكبير في دول الخليج، فقد أعلنت ترحيبها بعودة آية الله الخميني إلى إيران وتشكيل الحكومة الإيرانية برئاسة مهدي باذرخان[1]. ولما كان رئيس الحكومة الإيرانية من المعتدلين الإيرانيين، فقد أظهر حرصه على العلاقات الإيرانية مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي بصفة خاصة والدول العربية بصفة عامة، وأعلن عن رفضه تقسيم البلاد العربية إلى دول ملكية محافظة وأخرى جمهورية تقدمية كما كانت ظاهرة النظم الثورية في المنطقة، وذلك تجنباً لسوء العلاقات مع العالم العربي[2]، وكذلك كان موقف باذرجان من إسرائيل أيضاً عاملاً مهماً للتقارب مع العالم العربي في تلك الفترة من عمر الثورة الإيرانية أيضاً، حيث قام بقطع العلاقات الإيرانية مع إسرائيل في ١٨ فبراير ١٩٧٩م[3].

ولقد كانت هذه المواقف التي أعلنتها حكومة باذرجان عاملاً رئيساً في موقف المملكة العربية السعودية تجاه الثورة الإيرانية، حيث أرسلت الحكومة السعودية برقية تهنئة إلى مهدي باذرجان رئيس الحكومة الإيرانية بمناسبة توليه السلطة[4]، فكانت هذه الرسالة دلالة على حرص المملكة على استمرار

(١) وليد حمدي الأعظمي: المرجع السابق، ص ١٥٦.

(٢) باكينام رشاد الشرقاوي: الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ص ٢٣١.

(٣) إحسان نراغي: المرجع السابق، ص ٢٩٦.

(٤) بنسون لي جريسون: الرجع السابق، ص ١٤١.

العلاقات بين البلدين. وعلى الجانب الآخر أيضاً أعلنت الحكومة الإيرانية الجديدة رغبتها في التخلي عن سياسة الشاه تجاه دول الخليج بعدم الاستمرار في أداء ما كان يطلق عليه دور شرطي الخليج في المنطقة، وتعبيراً عن هذه السياسة ألغت إيران في مارس ١٩٧٩م صفقة أسلحة أمريكية كبيرة كان الشاه قد تعاقد عليها(١)، ولعل هذا الاتجاه من الحكومة الإيرانية برئاسة باذرجان قد شجع حكومة المملكة العربية السعودية مرة أخرى على إرسال برقية تهنئة إلى الحكومة الإيرانية بمناسبة إعلان قيام جمهورية إيران الإسلامية في الأول من أبريل ١٩٧٩م(٢).

ومن ناحية أخرى فقد كان سقوط الشاه يمثل خسارة كبيرة بل كارثة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة(٣)، ولذلك بدأت الولايات المتحدة الاتصال بدول الخليج الأخرى لتهدئة مخاوفهم، وأرسلت عدداً من القوات الأمريكية إلى المنطقة وطائرات للإنذار المبكر لحماية هذه الدول(٤)، وكذلك أرسلت وزير الدفاع " هارولد براون " لزيارة دول المنطقة، ليعبر عن وقوف واشنطن بجانب دول الخليج، ويؤكد استمرار السياسة الأمريكية نحو هذه الدول(٥).

ولقد سادت العلاقات السعودية الإيرانية في تلك الفترة حالة من الهدوء والترقب لتوضيح الأمور، فصارت المملكة العربية السعودية ودول الخليج

(١) حسن العليكم: المرجع السابق، ص ١١٩.

(٢) وليد حمدي الأعظمي: المرجع السابق، ص ١٥٦.

(3) Bill, J.: Op, Cit, P. 161.

(4) American Foreign Policy: Op. Cit ,P. 799

(٥) بنسون لي جريسون: المرجع السابق، ص ١٤٠.

الأخرى تنتظر تطور الأحداث حرصاً على استمرار العلاقات، وكانت هذه الدول على استعداد للتعامل بعلاقات طيبة مع الجمهورية الإسلامية في إيران[١].

وكان للنظرة السعودية واقعها، حيث جاء تطور الأحداث معبراً عن اختلاف نوايا رجال الثورة، فسقطت حكومة باذرجان المعتدلة، وجاء ذلك عقب قيام مجموعة من الإيرانيين المتطرفين باحتلال السفارة الأمريكية في طهران في ٤ نوفمبر ١٩٧٩م[٢]، وهو الحادث الذي ترك أثره في العلاقات الأمريكية الإيرانية، وشكل بداية قطيعة إيران مع الولايات المتحدة بصفة خاصة والغرب بصفة عامة[٣].

وبدأت التصريحات الإيرانية تعكس الوجه الآخر للثورة نحو دول الخليج، حيث أخذت تهدد بتصدير الثورة وإسقاط حكومات أقطار الخليج العربي[٤]، مما أدى إلى بداية تحفظ المملكة العربية السعودية في مواقفها تجاه الجمهورية الإسلامية في إيران، حيث رأت في التصريحات الإيرانية ما يثير القلق، وأن إيران أصبحت قوة ثورية تهدد منطقة الخليج[٥].

---

(1) Ramazani, R.: Revolutionary Iran, Challenge and Response in the Middle East, "John Hopkins Uni. Press", London 1988, P. 118.

(٢) إحسان نراغي: المرجع السابق، ص ٢٩٧.

(٣) عن تطور أحداث السفارة الأمريكية في تلك الفترة، انظر:

. American Foreign Policy: Basic Documents 1977 . 1980, Department of State, Washington, 1983, PP. 737.739.

(٤) رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص ٢٦٣.

(٥) باكينام الشرقاوي: المرجع السابق، ص ٣٥٢.

كان الموقف الإيراني تجاه دول الخليج، ومن ضمنها المملكة العربية السعودية، والعداء الصريح للولايات المتحدة خاصة بعد احتلال السفارة الأمريكية في طهران، والذي لم يجد حلاً في تلك الفترة مما أدى إلى تعزيز القوات الأمريكية في المنطقة[١]، بالإضافة إلى قيام الاتحاد السوفييتي بغزو أفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩م، كان ذلك من الأمور التي جعلت الإدارة الأمريكية تعمل على تغيير نظريتها للأمن في منطقة الخليج، وقد أعلن ذلك الرئيس الأمريكي كارتر في خطاب يوم ٢٣ يناير ١٩٨٠م، بقوله: " إن أي محاولة تقوم بها أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي ستعد اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وسيتم الرد عليها بكل الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية " [٢].

ولعل هذا الإعلان الذي سمي بـ " مبدأ كارتر " ، قد عبر عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية، وحل محل: " مبدأ نيكسون " لضمان أمن الخليج في وجه الثورة الإيرانية والقوة الأجنبية. وإذا كان مبدأ نيكسون يعتمد على قوة إقليمية، فإن مبدأ كارتر اعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها[٣]، مما أدى إلى تغيير نظرية الأمن في منطقة الخليج، وأصبحت الولايات المتحدة تتحمل هذه المسؤولية.

ومن التصريحات الإيرانية اتضحت نوايا الحكومة الجديدة تجاه نظرية أمن الخليج أيضاً ودول الخليج، وكانت تقضي بقيام حكومة إسلامية، وعمل

(1) New York Times: Nov. 14, 1979.

(٢) مايكل بالمر: المرجع السابق، ١٠٩.

(3) Brzezinski, Z.: Op. Cit, P. 426.

منطقة أمنية للخليج تحقق فيها إيران التفوق السياسي[١]، فأعاد هذا الموقف بطابعه الديني الجديد طموحات الشاه القديمة بإقامة حلف عسكري للمنطقة تكون السيطرة فيه لإيران، مما أدى إلى بداية مرحلة من التوتر في العلاقات السعودية الإيرانية والذي انعكس بدوره على دول الخليج العربية الأخرى؛ لأن المملكة العربية السعودية من ناحيتها أعادت تأكيد سياستها الداعية إلى رفض أي تحالف عسكري في الخليج، وأعلنت بأن السياسة السعودية لن ترتبط بسياسة أي دولة أخرى[٢].

وبدأت المملكة العربية السعودية تعمل على الحفاظ على الوضع الراهن في الخليج، والوقوف بوجه عام أمام أية تجاوزات إيرانية في تلك الفترة ومحاولة احتوائها، خاصة بعدما بدأت تظهر المؤثرات الإيرانية في الخليج، وتمثلت في ادعاءات إيران فيها مرة أخرى[٣]، وهو ما أعلن الملك خالد وولي عهده الأمير فهد رفضه والوقوف ضده استمراراً للسياسة السعودية. وبدأت المملكة العربية السعودية تتخذ الطرق الدبلوماسية الهادئة لتسوية خلافاتها التي أخذت تظهر مع إيران، بجانب تطوير قدراتها العسكرية لتكون أداة ردع لأي عدوان محتمل عليها أو على دول الخليج العربي الأخرى[٤].

وفي تلك الأثناء من صيف عام ١٩٨٠م بدأت حملة التصعيد تأخذ طريقها بين إيران والعراق، وتمثلت في جوادث عسكرية عدة على الحدود بين البلدين،

(1) Ramazani, R.: Op. Cit, PP 28.29.

(٢) بنسون لي جريسون: المرجع السابق، ص ١٤٦.

(٣) محمد السعيد عبدالمؤمن: إيران والبحرين، بحث في مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد ١٩١، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، ص ٥٠.

(٤) وليد الأعظمي: المرجع السابق، ص ١٥٧.

انتهت بإعلان قيام الحرب بينهما في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠م[١]، وهي الحرب التي استمرت ثماني سنوات بين طرفين يدينان بالإسلام[٢].

وقد ترك قيام الحرب أثره المباشر في المملكة العربية السعودية ودول الخليج التي كان عليها أن تحدد موقفها من هذه الحرب الدائرة بالقرب من أراضيها، فكان الموقف الحيادي في البداية في محاولة للتوسط أملاً في تحقيق التوازن لمصالحهم الخليجية والمصالح العربية، إلا أنه مع معاناتهم من التجاوزات الإيرانية في ظل مبدأ تصدير الثورة الذي فشلت إيران في دفعه نحو هذه الدول[٣]،عند ذلك بدأت هذه الدول تبحث عن طريق آخر تبرز من خلاله موقفها نحو الحرب والدول المتحاربة ويضمن تأمين أنفسهم وشعوبهم من الأخطار التي أصبحت تهدد أمن الخليج في ظل استمرار هذه الحرب.

وهكذا يتضح أن المملكة العربية السعودية وهي حامية الديار الإسلامية المقدسة، وعلى رأس الدول الإسلامية التي تتمتع بمكانة تهفو إليها قلوب المسلمين[٤]، كانت تريد استمرار العلاقات الطيبة مع إيران الجمهورية الإسلامية لتأمين المنطقة ودولها، إلا أنه مع تبلور موقف الثورة الإيرانية نحو المملكة العربية السعودية ودول الخليج قد جعل هذه الدول تسير في اتجاه آخر يعمل على وحدة كلمتهم من أجل مصالح بلادهم في ظل توقف العلاقات السعودية الإيرانية.

---

(١) رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

(٢) أحمد الحسيسي: المرجع السابق، ص ٥.

(٣) جمال سند السويدي: إيران والخليج، البحث عن الاستقرار، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ١٩٩٦، ص٤٨١ـ ٤٨٢.

(٤) أحمد الحسيسي: الرسائل المتبادلة بين رئيسي جمهوريتي إيران والعراق، القاهرة ١٩٩١، ص ٢٣.

موقف إيران من تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١م:

تعد المملكة العربية السعودية ودول الخليج، من الكويت شمالاً إلى سلطنة عمان جنوباً وحدة جغرافية وتاريخية واحدة، تهيأت لها كل الظروف والأسباب لأن تكون مجتمعاً واحداً، خاصة من ناحيتي السكان والحكام؛ فسكان منطقة الخليج العربي ينتمون إلى أصول واحدة، هي القبائل العربية المنتشرة في شبه الجزيرة العربية[١]، ومع هجرات هذه القبائل إلى شاطئ الخليج في فترات التاريخ ظهرت كيانات ووحدات قبلية اتخذت الصفة السياسية، فظهر العامل الآخر وهو الحكام؛ لأن قادة وحكام هذه الكيانات السياسية التي أصبحت تشكل دول الخليج ينتسبون إلى أصول قبلية واحدة من شبه الجزيرة العربية، مما كان عامل تقارب فيما بينهم عبر مراحل تاريخهم[٢].

وقد تعرضت هذه المنطقة للأخطار الاستعمارية التي اجتاحت الكثير من بلدان العالم في القرن التاسع عشر الميلادي، ولكونها شبه مترابطة فقد خضعت جميعها للنفوذ البريطاني الذي ظل مسيطراً عليها حتى استطاعت الحصول على استقلالها في ظل مساعدة المملكة العربية السعودية، فكان لزاماً عليها أن تحافظ على الصلات التاريخية التي تربط بين شعوبهم وحكامهم.

---

(١) صلاح العقاد: معالم التغيير في دول الخليج العربي. معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة ١٩٧٢م. ص ٥.

(٢) نواف بن مساعد بن عبدالعزيز آل سعود: مجلس التعاون لدول الخليج العربية. دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة ١٩٨٨م. ص ٣٦.

ولما كانت المملكة العربية السعودية تمثل الجزء الأكبر من مساحة شبه الجزيرة العربية، والكيان السياسي المستقل، وأغنى بلدانها بالثروة البترولية، ولها من المميزات ما جعلها الشقيق الأكبر لبقية دول الخليج، فقد لعبت دورها في المحافظة على هذه الدول وعلى علاقات المودة بينهم، والتي كان يعوقها الخلافات الحدودية في ظل الوجود الاستعماري، فعملت سياسة المملكة العربية السعودية على إزالة هذه الخلافات، بحل مشكلات الحدود بينها وبين هذه الدول، أو بين هذه الدول وبعضها أو مشكلاتهم مع إيران في مياه الخليج.

ولما كان ظهور البترول السبب في إثارة هذه المشكلات خاصة عقب ظهوره في المناطق الحدودية[1]، فقد لعبت المملكة دورها من خلال مباحثات متعددة بين الأطراف المتنازعة على الحدود، حتى يتم تصفية هذه المسائل حرصاً على علاقات المودة التي تربط بين هذه الدول الخليجية والمملكة، فكانت المباحثات طريق التوصل إلى الحلول وعقد الاتفاقيات الثنائية مع هذه الدول، وقد استطاعت المملكة العربية السعودية تصفية جميع المسائل المتعلقة بالحدود بينها وبين جيرانها من الدول الخليجية، وكانت البداية نحو نهاية هذه الخلافات مع جيرانها هو توصلها لتسوية حدودها مع البحرين في اتفاقية عام ١٩٥٨م[2]، والتي كانت أولى اتفاقيات الجرف القاري بالمنطقة، وكانت سبب توتر العلاقات السعودية الإيرانية في تلك الفترة نظراً للأطماع الإيرانية في البحرين.

---

(1) Gross, M.: Feisal of Arabia, the Ten Years of a Reign, "Emge. sepix" London 1976, P. 18.

(٢) محمد مصطفى شحاتة: الحدود السياسية مع دول الخليج. مجلة السياسة الدولية. عدد (١١١). يناير ١٩٩٣م، ص ٢٢٣.

ثم تسوية الحدود مع الكويت عقب استقلالها في المنطقة المحايدة حيث اتفقت الدولتان على اقتسامها في اتفاقية ٧ يوليو ١٩٦٥م[١]، وهو العام الذي شهد أيضاً في شهر ديسمبر توقيع اتفاقية الحدود السعودية مع قطر[٢].

أما بالنسبة للحدود مع الإمارات العربية وسلطنة عمان فقد انشغلت المملكة العربية السعودية معهما في كفاحهما من أجل مسألة اتحاد الإمارات ودعم استقلال عمان، حتى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة واستقلال سلطنة عمان.

وفي أثناء زيارة السلطان قابوس للمملكة العربية السعودية في ديسمبر ١٩٧١م، وخلال مباحثاته مع الملك فيصل انتهت مشكلة الحدود بترك المملكة العربية السعودية لثلاث قرى من واحة البريمي لسلطنة عمان[٣].

وكذلك فعل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في أثناء زيارته للرياض في أغسطس عام ١٩٧٤م، وعقب مباحثاته مع الملك فيصل انتهى النزاع الذي طال بين البلدين حول واحة البريمي، بتنازل المملكة عن معظم أراضي الواحة لأبوظبي، في مقابل تنازل أبو ظبي عن مثلث سبخة مطي المطل على مياه الخليج للمملكة، لتنتهي بذلك مشكلة الحدود بين البلدين[٤].

---

(١) جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، الاتفاقية المبرمة بين الكويت والمملكة العربية السعودية بشأن تقسيم المنطقة المحايدة في ٧ يوليو ١٩٦٥م.

(٢) ابتسام حسون: المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(٣) فاروق أباظة: القضايا المعاصرة حول الحدود السياسية السعودية على الساحل الغربي للخليج، من أبحاث مؤتمر إقليم الخليج على مر العصور، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، القاهرة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ص ٦٢٩.

(٤) عبدالحكيم الطحاوي: المرجع السابق، ص ٢٨٩.

وهكذا كانت تسوية هذه المشكلات الحدودية بين المملكة العربية السعودية من ناحية والبحرين والكويت وقطر وعمان والإمارات من ناحية أخرى، أحد عوامل التقارب الرئيسة لمنع أي خلافات حولها بين هذه الدول. ولقد شهدت فترة السبعينيات الكثير من عوامل الترابط الأخرى بالاتفاقيات الثنائية في مختلف المجالات، والتي مهدت لها مواقف المملكة العربية السعودية تجاه الأطماع الإيرانية أو العراقية نحو دول الخليج خلال الستينيات في أثناء مرحلة الاستقلال[١]، حيث كانت المملكة تعد نفسها المسؤولة عن حماية هذه الدول من خلال العلاقات السعودية الإيرانية، حتى بعد أن استقلت هذه الدول وأصبح لها علاقات مع إيران.

ولقد ارتبطت الحاجة إلى مزيد من التعاون بين الدول الخليجية بالأحداث التي تمر بها المنطقة خاصة من ناحية إيران، فخلال الاضطرابات الداخلية فيها عام ١٩٧٨م قامت الكويت بالدعوة إلى ضرورة التعاون بين دول الخليج العربي، والتي أعقبها صدور العديد من البيانات للزيارات المختلفة بين قادة دول الخليج تؤكد على أهمية التنسيق عن طريق العمل المشترك بين هذه الدول[٢]، حتى كان قيام الثورة في إيران في فبراير ١٩٧٩م وتداعيات سياستها نحو المملكة العربية السعودية ودول الخليج، خاصة بعد هجومها المستمر ومحاولتها تصدير ثورتها إلى هذه المنطقة، وإثارة الاضطرابات في هذه الدول، إلى أن كانت قمة التصعيد مع اشتعال الحرب بين إيران والعراق

(١) نواف بن مساعد بن عبدالعزيز: المرجع السابق، ص ٤٤.

(2) Nakhleh, E.: The Gulf Co. Operation Council Policies, Problems and Prospects, New Yourk, 1986, P. 3.

في سبتمبر ١٩٨٠م، وما صاحب ذلك من تطورات إقليمية أهمها الاحتلال السوفييتي لأفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩م، مما أوجد حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، جعلت الدول الخليجية تبحث عن إطار يمكنها من خلاله تنسيق جهودها ومواقفها لمواجهة هذه المتغيرات[١]، خاصة في ظل استمرار الحرب الإيرانية العراقية التي أدت إلى احتمالات تعرض إحدى هذه الدول للأخطار لقربها من مسرح العمليات، وتحسباً مما يحدث إذا انتصرت إحدى القوتين إيران أو العراق، وانعكاس ذلك على الأوضاع الأمنية، فكانت حتمية التجمع لما يتيحه ذلك من إمكانية التعامل مع القوة المنتصرة، من واقع الندية وعدم إتاحة الفرصة لأي منهما للهيمنة على المنطقة[٢].

وإذا كانت تلك من الأسباب المباشرة للحاجة إلى إقامة تجمع بين المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى، فإن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي حدد الأسباب في: المتغيرات الاقتصادية العالمية، والتداعي العربي، ثم الحرب الإيرانية العراقية وما تمثله من مخاطر أمنية على دول الخليج، بالإضافة إلى مشكلات التنمية والهجرة الأجنبية، وما يتطلب ذلك من تنسيق بين هذه الدول[٣].

وبدأت الخطوات التنفيذية للاتفاق على إطار لجمع الدول الخليجية في اجتماع عقده وزراء خارجية الدول الست: المملكة العربية السعودية والكويت

(١) حسن العليكم: المرجع السابق، ص ١١٩.

(٢) جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الخامس، دول الخليج ما بعد الاستقلال وحتى الأزمة الكويتية ١٩٧١ ـ ١٩٩١م، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٦م، ص ١٠٧.

(٣) عبدالله يعقوب بشارة: تجربة مجلس التعاون الخليج خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٠، الكويت، إبريل ١٩٨٧م، ص ٢٦٢.

والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان في الرياض يوم ٤ فبراير ١٩٨١م، حيث وقعوا على وثيقة لإعلان ما يعرف بمجلس التعاون لدول الخليج العربية[١].

وقد جاء التوقيع على هذا الإعلان بعد ثلاثة مقترحات تقدمت بها المملكة العربية السعودية كمشروع أمني، وسلطنة عمان كمشروع يركز على مضيق هرمز، والكويت كمشروع شامل للتعاون، حتى تم الاتفاق على الإعلان الذي صدر عن هذا الاجتماع[٢]، وتتابعت بعده الاجتماعات بين وزراء الخارجية لإعداد الصيغة النهائية، إلى أن تم الانتهاء من مناقشة الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون المقترح في مؤتمر عقد في مدينة مسقط يوم ٩ مارس ١٩٨١م [٣].

وفي ٢١ رجب ١٤٠١هـ/٢٥ مايو ١٩٨١م تم عقد مؤتمر في أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة ضم قادة دول الخليج العربية الست: الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود، والشيخ جابر الأحمد الصباح، والشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والسلطان قابوس بن سعيد. وأعلنوا في هذا المؤتمر الأول من نوعه وثيقة ميلاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية[٤]، والتي جاء في مطلعها: " إن ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الوجود، يعني استجابة للواقع التاريخي والثقافي والاقتصادي والسياسي والاستراتيجي الذي مرت به وتمر به منطقة الخليج العربي " [٥].

---

(١) محمد العيدروس: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ٣١١.

(2) Nakhleh, E.: Op. Cit. P. 4.

(٣) زاهية قدورة: شبه الجزيرة العربية وكياناتها السياسية، ص ١٣٦.

(٤) نواف بن مساعد بن عبدالعزيز: المرجع السابق، ص ١١٠.

(٥) محمد نصر مهنا: المرجع السابق، ص ٤٧٥.

وهكذا استطاعت هذه الدول العربية الخليجية أن تعمل على قيام كيان متحد لهم لأول مرة في تاريخهم الحديث والمعاصر، في واحد من أبرز التجمعات العربية التي أسهمت مواقف الثورة الإيرانية في إنشائه[١].

وإذا كانت الثورة الإيرانية أحد العوامل المساعدة في إنشاء المجلس فإن ردود فعلها عليه كانت عنيفة، وكان موقفها نحوه شديد الحساسية، حيث رأت أن المجلس تجمع عربي خليجي معاد لها، وأبدت تحفظها على إنشائه، وأعلن المسؤولون في القيادة الإيرانية في ذلك الوقت العديد من التصريحات المعارضة لهذا التجمع العربي على ساحل الخليج المواجه لها، وقد أوجز هذا الموقف المتحدث باسم الثورة الإيرانية الإسلامية بأن المجلس ضد إيران[٢].

واعترفت إيران في موقف آخر في ذلك الوقت أيضاً أن المجلس حلف عسكري ضدها، وأداة لإبعادها عن شؤون المنطقة، ويمثل خطوة للتجمع الاقتصادي والسياسي العربي غير ملائمة للمصالح الإيرانية، ورأت إيران كذلك أن المجلس غطاء لمد النفوذ السعودي على دول الخليج. ومع كل هذه المواقف فقد ظلت هذه الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية تتطلع إلى التعامل بعلاقات طيبة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية[٣]، في ظل الواقع الجديد الذي أصبح يمثله قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

---

(1) Ramazani, R.: Op. Cit, p. 118.

(٢) جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ١٢١.

(3) Hunter, Sh.: Iran and The World, Continiuty in Arevolutionary Decade, "Indiana", U. S. 1990, PP. 118.119.

وهكذا كانت تلك أهم قضايا منطقة الخليج المعاصرة التي لعبت خلالها العلاقات السعودية الإيرانية دورها الذي كان ينعكس على دول الخليج، وإن كانت العلاقات الطيبة بين الدولتين قد كان لها أكبر الأثر في مسألة القضاء على ثورة ظفار ودعم استقلال سلطنة عمان، ثم في ظل سياسة التقارب بينهما كانت للدولتين السعودية والإيرانية نظرتان مختلفتان تجاه مسألة أمن الخليج، لم تؤثر في سياسة التقارب بينهما حتى انتهت مرحلة السبعينيات.

وبدأت العلاقات السعودية الإيرانية في ظل المتغيرات التي شهدتها إيران مرحلة جديدة تركت أثرها في دول الخليج، فإذا كانت سياسة إيران نحو هذه الدول قد ساعدت على قيام مجلس التعاون فيما بينها، فإن علاقات إيران الجمهورية الإسلامية أصبحت في تلك الفترة من أوائل الثمانينيات تكاد تكون متوقفة مع تلك الدول، بينما أكدت المملكة العربية السعودية مكانتها الكبيرة لدى هذه الدول، واكتسبت مزيداً من الاحترام بين الدول العربية والإسلامية والعالمية.